

توجه سعودي لتوطين المهن الإعلامية

الإعلامي وتأهيل الكوادر الإعلامية والعمل على دعم الذكاء الاصطناعي و الذكاء الإعلامي.

ويبرز تطوير وتأهيل الكوادر العاملة في مجال الإعلام الاقتصادي وفعاليتها، ويسهمان في تغيير اتجاهات وميول المهتمين بالاقتصاد والمستثمرين الأعمال، ويرفعان مستويات ثقة المستثمرين في المعلومات المتداولة وتكوين خلفية معرفية تراكمية تسهم في سهولة اتخاذ القرارات ذات العلاقة بنشاطاتهم الاقتصادية أو مشاريعهم المستقبلية أو القائمة.

عبدالوهاب الفايز: تعزيز

الإعلام الاقتصادي من أهم أدوات إدارة التغيير الهادفة إلى تطوير التشريعات والمشاريع

وفي مداخلة لها قالت الجوهرة العليشيان رئيسة شركة سواحل الجزيرة للإعلام وريادة الأعمال "نحتاج إلى إعلام موجه للخارج ووسائل إعلامية متخصصة لإحداث التغيير والتأثير، وكوادر مؤهلة لتوظيف الإمكانيات المتاحة بحيث تقدم رسالة إعلامية علمية وقوية ودقيقة مع استخدام لغة اقتصادية متميزة ومصطلحات مناسبة في إيقاع واحد وفي تشكيلة مقبولة ومتوازنة".

ويدعو إعلاميون وناشطون سعوديون على مواقع التواصل الاجتماعي إلى الاعتماد على السعوديين في القنوات التجارية التي تبث من خارج المملكة، وكذلك إعادة سوق الإعلان والعلاقات العامة إلى المنفذ المحلي، ومنح الفرص للإنتاج السعودي لضمان انضباط العمل الإعلامي والإعلاني والتخلص من سطوة التأثير التسويقي الخارجي وتبديد الأموال السعودية المصروفة على الإعلان والعلاقات العامة خارجاً.

للوصول إلى منتج إعلامي يدعم القطاع الخاص ويركز على المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية.

ويؤكد خبراء الإعلام أن تأثير الصحافة الاقتصادية ينعكس على حركة التجارة والاستثمار، وهو ما يفرض تأهيل الصحفيين بشكل احترافي ووضع معايير لممارسة المهنة نظراً إلى حساسية دورهم الشديد في التعبير عن الوضع الاقتصادي وعكس صورة السعودية دولياً، وتوفير المعلومات بشأن أسواق المال والنقط السعودية من مصادرها الموثوقة وبطريقة احترافية تضع حداً للشائعات والمعلومات المغلوطة في وسائل الإعلام.

وقال عبدالوهاب الفايز رئيس مجلس أمناء أكاديمية الأمير أحمد بن سلمان للإعلام التطبيقي خلال الندوة إن تعزيز الإعلام الاقتصادي مهم ويعتبر من أهم أدوات إدارة التغيير الهادفة إلى تطوير التشريعات والمشاريع.

وأوضح الفايز "نحن نحتاج آلية إعلامية تنقل هذا الحراك وأبعاده الوطنية للمتلقي بشكل تحليلي محترف ويترجم القرارات الاقتصادية وأثرها على المشهد الحياتي وأصحاب المصلحة".

وتابع "كما نحتاج إلى كادر إعلامي متخصص ومدرب على أسس مهنية، فالاستثمار البشري في صناعة الإعلام يساهم في الاستنارة الفكرية ويوضح القرارات الاقتصادية وعوائدها على المجتمع ككل وله القدرة على القيام بدور حيوي في عصف الأفكار وهذه الصناعة الإعلامية التي ننشدها من مجلس الغرف".

وتحتاج السعودية قوة اقتصادية عالية إلى إبراز مواطن القوة الاقتصادية على الصعيد المحلي والعالمي عبر استخدام القنوات والشبكات الرقمية لتوعية وتأهيل الكوادر الإعلامية والوصول إلى منافذ الإعلام الدولي بشكل نافع ومؤثر.

ويرى سعود الغربي رئيس مجلس إدارة جمعية "إعلاميون" أن ذلك يتم عبر تبني أصحاب الأعمال التسويق على الإنتاج بجودة وفاعلية عالية.

وبحسب العجلان سيعمل مجلس الغرف السعودية على دعم الإعلام الاقتصادي والارتفاع بدوره محلياً وعالمياً، كما سيقدم لقاءات إعلامية دورية تسلط الضوء على مستقبل وتطلعات القطاعات المتخصصة وكل ما من شأنه دعم مخرجاتها. وأكد أن المجلس يعول على الندوة ومخرجاتها الإعلامية

الرياض - كشف رئيس مجلس الغرف السعودية عجلان العجلان أن العمل جارٍ على دعم دور الإعلام ككل، وخصوصاً الإعلام الاقتصادي، بمختلف أنواع الدعم وتمثيل القطاع الخاص في مسار توطين المهن الإعلامية.

وأشار العجلان خلال "ندوة مستقبل الإعلام الاقتصادي" بمجلس الغرف السعودية إلى أن التوطين الإعلامي سيتم بالشراكة مع الجهات الحكومية المختصة وتحديداً هيئة الإعلام المرئي والمسموع ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، إلى جانب مواكبة المستجدات الإعلامية الاقتصادية.

وتشهد سوق الإعلام والعلاقات العامة في السعودية منافسة واسعة، وبرزت مطالبات في الأونة الأخيرة بتوطين القطاع وإفساح المجال للكوادر المهنية المحلية من أجل العمل في مؤسسات وطنية، حيث يقول البعض إن مؤسسات إعلامية وقنوات تلفزيونية وصحفاً ورقية وإلكترونية تدار من خارج البلاد أحياناً انتزعت حصصاً مالية ضخمة، واستحوذت على نشاطات متعددة، ونفذت مشروعات إعلامية وإعلانية هائلة وبقي الإعلامي السعودي بعيداً.

وأمام هذه المطالب ظهرت توجهات حكومية لدعم الإعلام السعودي المحلي وتأهيل الكوادر الإعلامية المتخصصة؛ فقد تم إنشاء شركة إعلامية بإشراف وزارة الرياضة، وتعمل الشركة على صنع هوية خاصة بها وصناعة محتوى تحريري ورقمي، واعتبرها متابعون خطوة على طريق توطين الإعلام ومنح المواطن السعودي الثقة والعزيمة ودفعه إلى الإنتاج بجودة وفاعلية عالية.

وبحسب العجلان سيعمل مجلس الغرف السعودية على دعم الإعلام الاقتصادي والارتفاع بدوره محلياً وعالمياً، كما سيقدم لقاءات إعلامية دورية تسلط الضوء على مستقبل وتطلعات القطاعات المتخصصة وكل ما من شأنه دعم مخرجاتها. وأكد أن المجلس يعول على الندوة ومخرجاتها الإعلامية

ويبدو أن هناك اعترافاً ضمناً من الهيئات المشرفة والعاملين في قطاع الإعلام بوجود فشل على مستوى مخاطبة الخارج، واعتبر المجلس الأعلى للإعلام في تقريره حول أداء الإعلام العام الماضي بأنه "ما زال في حاجة إلى تغطيات ذات البعد القومي بجانب القضايا المحلية"، وطالب بـ"متخصصين في المجالات الدولية لشرح هذه القضايا في ضوء محدودات الأمن القومي".

وقال أستاذ الإعلام بجامعة الفيوم (جنوب غرب) عبدالله زلطة إن مخاطبة الرأي العام الدولي بحاجة إلى تخطيط إستراتيجي تشارك فيه جهات عديدة بالدولة في مقدمتها هيئة الاستعلامات التي غابت عن اللجنة المشكلة أخيراً، ومتوقع أن تستمر الجزر المنعزلة بين الهيئات ووزارة الإعلام والهيئة المنعزلة بالتحدث مع الإعلام الغربي.

وأكد في تصريح لـ"العرب" أن "القائمين على الإعلام في مصر لم يوظفوا الأدوات التي يمتلكونها لمخاطبة الخارج وظلت قناة النيل الدولية الرسمية متفردة القدرة على التأثير، كما أن الإذاعات الموجهة للقارة الأفريقية غابت الآن، وفشلت الإدارة الحالية في توظيف العلاقات القوية مع الدول الصديقة التي لديها وسائل إعلام ذات تأثير قوي إقليمياً لتوصيل رؤية مصر في قضايا مختلفة".

وتتبا زلطة بفشل المحاولات الجديدة في التعامل الإعلامي مع ملف سد النهضة بعد أن غاب الإعلام لنحو عشر سنوات عنه، والتقصير لا يمكن تحميله فقط لوسائل الإعلام، لأن الجهات المعنية لم توفر الأجواء الملائمة لتقديم خطاب رصين.

الإعلام المصري يتدارك غيابه الدولي بطول شكلية

مسألة وزير إعلام بلا صلاحيات لن تغير الأوضاع المتأزمة للقطاع



الإعلام المصري أمام تحدي مواجهة الإعلام الأجنبي

وضع المجلس الأعلى للإعلام قيوداً على تناول الإعلام المصري للقضايا ذات البعد الإقليمي بعد أن تسببت خطابات بعض الإعلاميين غير المنضبطة في إشارة مشكلات سياسية بين مصر والعديد من البلدان في الإقليم من دون أن يكون هناك إدراك لأن هذه القيود ستغيب الإعلام عن القضايا الفاعلة في محيطه الإقليمي، ودون معالجة الأمر عبر إتاحة المعلومات الصحيحة بدلاً من الارتكان إلى الصوت المرتفع في القنوات الفضائية.

ونص ميثاق ضمان حماية مقتضيات الأمن القومي الذي وضعه المجلس الأعلى للإعلام العام الماضي على عدم إثارة المواطنين أو تحريضهم على ما يهدد الأمن القومي، وعدم التحريض على مخالفة الدستور والقانون.

ويبدو أن هناك اعترافاً ضمناً من الهيئات المشرفة والعاملين في قطاع الإعلام بوجود فشل على مستوى مخاطبة الخارج، واعتبر المجلس الأعلى للإعلام في تقريره حول أداء الإعلام العام الماضي بأنه "ما زال في حاجة إلى تغطيات ذات البعد القومي بجانب القضايا المحلية"، وطالب بـ"متخصصين في المجالات الدولية لشرح هذه القضايا في ضوء محدودات الأمن القومي".

وقال أستاذ الإعلام بجامعة الفيوم (جنوب غرب) عبدالله زلطة إن مخاطبة الرأي العام الدولي بحاجة إلى تخطيط إستراتيجي تشارك فيه جهات عديدة بالدولة في مقدمتها هيئة الاستعلامات التي غابت عن اللجنة المشكلة أخيراً، ومتوقع أن تستمر الجزر المنعزلة بين الهيئات ووزارة الإعلام والهيئة المنعزلة بالتحدث مع الإعلام الغربي.

وأكد في تصريح لـ"العرب" أن "القائمين على الإعلام في مصر لم يوظفوا الأدوات التي يمتلكونها لمخاطبة الخارج وظلت قناة النيل الدولية الرسمية متفردة القدرة على التأثير، كما أن الإذاعات الموجهة للقارة الأفريقية غابت الآن، وفشلت الإدارة الحالية في توظيف العلاقات القوية مع الدول الصديقة التي لديها وسائل إعلام ذات تأثير قوي إقليمياً لتوصيل رؤية مصر في قضايا مختلفة".

وتتبا زلطة بفشل المحاولات الجديدة في التعامل الإعلامي مع ملف سد النهضة بعد أن غاب الإعلام لنحو عشر سنوات عنه، والتقصير لا يمكن تحميله فقط لوسائل الإعلام، لأن الجهات المعنية لم توفر الأجواء الملائمة لتقديم خطاب رصين.

ويبدو أن هناك اعترافاً ضمناً من الهيئات المشرفة والعاملين في قطاع الإعلام بوجود فشل على مستوى مخاطبة الخارج، واعتبر المجلس الأعلى للإعلام في تقريره حول أداء الإعلام العام الماضي بأنه "ما زال في حاجة إلى تغطيات ذات البعد القومي بجانب القضايا المحلية"، وطالب بـ"متخصصين في المجالات الدولية لشرح هذه القضايا في ضوء محدودات الأمن القومي".

وقال أستاذ الإعلام بجامعة الفيوم (جنوب غرب) عبدالله زلطة إن مخاطبة الرأي العام الدولي بحاجة إلى تخطيط إستراتيجي تشارك فيه جهات عديدة بالدولة في مقدمتها هيئة الاستعلامات التي غابت عن اللجنة المشكلة أخيراً، ومتوقع أن تستمر الجزر المنعزلة بين الهيئات ووزارة الإعلام والهيئة المنعزلة بالتحدث مع الإعلام الغربي.

وأكد في تصريح لـ"العرب" أن "القائمين على الإعلام في مصر لم يوظفوا الأدوات التي يمتلكونها لمخاطبة الخارج وظلت قناة النيل الدولية الرسمية متفردة القدرة على التأثير، كما أن الإذاعات الموجهة للقارة الأفريقية غابت الآن، وفشلت الإدارة الحالية في توظيف العلاقات القوية مع الدول الصديقة التي لديها وسائل إعلام ذات تأثير قوي إقليمياً لتوصيل رؤية مصر في قضايا مختلفة".

وتتبا زلطة بفشل المحاولات الجديدة في التعامل الإعلامي مع ملف سد النهضة بعد أن غاب الإعلام لنحو عشر سنوات عنه، والتقصير لا يمكن تحميله فقط لوسائل الإعلام، لأن الجهات المعنية لم توفر الأجواء الملائمة لتقديم خطاب رصين.

أحمد جمال صحافي مصري



القاهرة - قرر مجلس النواب المصري استجواب وزير الدولة للإعلام أسامة هيكل على خلفية تقرير لجنة الإعلام والثقافة والأثر الذي اتهمه بالفشل في أداء مهام منصبه المكلف بها، وركز على إخفاقه في تحديد رؤية إستراتيجية شاملة للإعلام.

وساد غضب كبير في مجلس النواب بعدما أعلن رئيسه حنفي الجبالي عدم امتثال هيكل للحضور لاستجوابه. وقال الجبالي في بيان إن عدم حضور الوزير فيه مساس بهيبة مجلس النواب وكرامته.

ورغم عدم حضور الوزير للجلسة فإن استجوابه قد ينطوي على إبعاد أخرى لها علاقة بخلافات بين الهيئات الإعلام والبرلمان من جانب، ووزارة الإعلام من جانب آخر.

ويرى متابعون للإعلام المصري أن فكرة محاسبة الوزير وربما دفعه لتقديراته أو إقالته تغير عن رغبة لتقديم كيش فداء للأخطاء وقع فيها الإعلام في السنوات الماضية وأدت إلى تراجع معدلات مساهمة المواطنين للقنوات الفضائية المصرية، ما يجعل تعيين وزير آخر بلا صلاحيات حقيقية تمكنه من فرض رؤية متطورة تدعم حرية الإعلام لن يغير من أوضاع القطاع شيئاً.

وتذكرت لجنة الإعلام النيابية أن من ضمن الأسباب الرئيسية لاستجواب هو حديث الوزير عن تفوق الإعلام الإثيوبي على نظيره المصري في أثناء المفاوضات التي رعنها واشتغل العام الماضي، واعتبرت ذلك اعترافاً بالتقصير يفرض مساءلة الوزير سياسياً.

وفي هذه الأثناء قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام تشكيل لجنة إعلامية مشتركة مع وزارة الري لوضع تصور عام عن المعالجة الإعلامية لقضايا المياه وسد النهضة تتعامل مع الخارج والداخل أيضاً بمواد إعلامية منظمة على أن تبدأ أعمالها قريباً.

ويشير خبراء الإعلام إلى أن الخطوات المصرية جاءت متاخرة ولن تكون ذات جدوى طالما لم يحدث تغيير على مستوى إتاحة حرية المعلومات ورفع سقف الحريات العامة بما يتيح تقديم خطاب يجعل وسائل الإعلام تساهم في التطورات الدولية على مستوى تغطية الأحداث ذات الارتباط المباشر بالأمن القومي المصري.

ولن تتمكن اللجنة المستحدثة من توظيف الأدوات المناسبة للتعامل مع الأزمات والتحديات ومخاطبة الرأي

تعديلات كويتية على قانون الإعلام لتوسيع هامش الحريات

رسمي أو ما هو محرر في وثائق أو مستندات أو مراسيم أو أي أوراق أو مطبوعات بقرار الدستور أو القانون سريتها أو عدم نشرها، وخروج القناة عن غرض الترخيص الممنوح لها.

وحددت العقوبات على المخالفات، حيث يعاقب كل من يمارس أعمال البث دون الحصول على ترخيص بث بالفراسة، كما يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن 5 آلاف دينار (الدينار الكويتي = 3.31 دولار أميركي) ولا تزيد على 20 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب بشخصه أو اشترك في ارتكاب الفعل المحظور عند بث القناة لقاء أو برنامجاً مباشراً أو مسجلاً يعرض لأول مرة.

ونصت العقوبات أيضاً أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن 5 آلاف دينار ولا تزيد على 20 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مدير عام القناة عند بث القناة لقاء أو برنامجاً أو عرضاً مسجلاً يعرض لأول مرة إذا تضمن مساساً بالمحظورات".

ويجوز للمحكمة أن تأسر بإلغاء الترخيص أو وقفه مدة لا تزيد على سنة، كما أنه تسقط الدعوى الجزائية عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا لم يتم إبلاغ النيابة العامة عنها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ البث.



مواقع التواصل الاجتماعي مشمولة بحرية التعبير في الكويت

المسموحة، بالنظر إلى قائمة طويلة من المحظورات موجودة في نص القانون بعد تعديلات أجريت عليه العام الماضي. وأقرت لجنة برلمانية كويتية تعديلات على قانون الإعلام المرئي والمسموع في سبتمبر 2020، مقررته الحسب سنة لمخالف محظورات القانون.

التعديلات لم تشر صراحة إلى حدود حرية التعبير المسموحة، بالنظر إلى قائمة طويلة من المحظورات في القانون

وجرى تعديل اشتراطات تولي منصب مدير القناة بأن يكون حاصلًا على شهادة دبلوم أو مؤهلًا جامعيًا. وحظرت التعديلات على المرخص له بث أو إعادة بث كل ما من شأنه المساس بالذات الإلهية أو الملائكة أو القرآن الكريم أو الأنبياء أو الصحابة الأخيار أو زوجات النبي أو آل البيت بالتعرض أو الطعن أو السخرية أو التجريح أو باي وسيلة من وسائل التعبير، والتعرض لشخص صاحب أمير البلاد بالنقد أو أن يُنسب له قول إلا بآذن خاص من الديوان الأميري، وإفشاء ما يدور في أي اجتماع

بخصوص مشاركة الضيف أثناء البث المباشر، فالتعديل ينص على أن تكون العقوبة فقط على الضيف، لكن يجب أن تكون هناك مشاركة وتضامن من قبل صاحب القناة أو صاحب البث مع الضيف في البث المباشر. وبين أن المحظورات تكون وفق النص الأصلي بقانون المرئي والمسموع. وأشارت مداخلات نيابية إلى أن الهدف من تعديل قانون الإعلام هو تعزيز حرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور. وشددوا على أهمية تعديل القوانين الخاصة بالحريات والتعبير عن الرأي، بما يساهم في تحسين وضع الكويت دولياً وترتيبها في ما يتعلق بمؤشرات الشفافية وحرية التعبير. ويبدو أن هذه التعديلات لم تشر صراحة إلى حدود حرية التعبير